الخليج

اقتصاد, أسواق الإمارات

6 أبريل 2021  14:10 مساء

# تخصيص محفظة الـ 30 مليار درهم لقطاعات صناعية ذات أولوية

وقعت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مذكرة تفاهم مع مصرف الإمارات للتنمية، بهدف تعزيز النمو المستدام في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني من خلال توفير حلول تمويلية وخدمات مصرفية بشروط تكفل استدامة النمو لكافة الأطراف المعنية، بالإضافة إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية في قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والارتقاء بها.

وبموجب الشراكة بين الوزارة والمصرف سيتم تخصيص محفظة مالية بقيمة 30 مليار درهم، لتمويل قطاعات صناعية ذات أولوية، بهدف دعم وتمويل 13,500 شركة ومؤسسة كبيرة وصغيرة ومتوسطة.

وجاء توقيع هذه المذكرة بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع الـ300 مليار درهم» واستراتيجية مصرف الإمارات للتنمية بهدف تحقيق التكامل والتضافر بين الوزارة والمصرف لدعم وتنفيذ مبادرات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ووفقاً لمجالات التعاون، يتولى المصرف إطلاق حزمة من الحلول التمويلية لدعم قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وإتاحة هذه الحلول التمويلية للمقترضين في القطاعات ذات الأولوية.

وقع مذكرة التفاهم عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وفيصل عقيل البستكي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجهتين.

**قفزة نوعية**

وقال الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات للتنمية: «ترجمةً للرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة للدولة، فإن استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة واستراتيجية المصرف تستهدفان إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعة في الدولة في مختلف المجالات والقطاعات الحيوية، مع التركيز على الصناعات المستقبلية المبنية على تطبيقات وحلول الثورة الصناعية الرابعة والتي تشكل رافعةً أساسية لاقتصاد المعرفة، وفي مقدمتها الصناعات المرتبطة بقطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وقطاع الصناعات الفضائية».
وأضاف: «هدفنا توحيد وتنسيق وتكامل الجهود بين المؤسسات ذات الصلة بالقطاع الصناعي لتصبح دولة الإمارات نواة الصناعة المتقدمة في المنطقة».
وأوضح أن توقيع مذكرة التعاون بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ومصرف الإمارات للتنمية، يعد محطة رئيسية في مسيرة تطوير قطاع الصناعة الوطني ليواكب المستقبل ويلبي متطلبات المرحلة المقبلة من النمو المستدام للاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر المقبلة، ضمن منظومة عمل شاملة لتطوير القطاع، على نحو يلبي متطلبات رحلة الإمارات التنموية المتسارعة خلال الخمسين عاماً المقبلة، ضمن محطات مرحليّة تأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية والتركيز على الصناعات المستقبلية بما يترجم توجه الدولة نحو بناء وتعزيز اقتصادٍ معرفي متنوع قائم على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب تنويع قاعدة الصناعات في الدولة ودعم المنتج الصناعي المحلي، وتعزيز القيمة الوطنية المضافة.
وأكد أنه ضمن استراتيجية الوزارة التي تستهدف رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 300 مليار درهم بحلول العام 2031، فإن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ستتولى عملية تطوير وتمكين القطاع الصناعي، فيما سيقوم مصرف الإمارات للتنمية بدور محرك التمويل لعدد من المبادرات والمشاريع الحيوية التي ستمكّن الوزارة من تحقيق عدد من أهداف استراتيجيتها.

**رافعة الاقتصاد الوطني**

من جهته، قال عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، إن توقيع هذه المذكرة بين الوزارة ومصرف الإمارات للتنمية سيسهم في تحقيق أهداف «مشروع الـ300 مليار» ـ استراتيجية تحفيز الاقتصاد الوطني عبر تطوير القطاع الصناعي ـ التي تم تصميمها من منظور شامل ومتكامل، وذلك من خلال التعاون مع المصرف بهدف جعل القطاع الصناعي رافعةً أساسية للاقتصاد الوطني في دولة الإمارات، ودعامة مركزية في مسيرة التنمية للخمسين عاماً المقبلة، ورفع مستوى الإنتاجية الصناعية والمساهمة الاقتصادية وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى التصدي لأبرز التحديات والمعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي حالياً في الدولة وإعادة ترتيب الأولويات بما يضمن الدفع بعجلة الصناعة في مختلف القطاعات بوتيرة متسقة ومتسارعة.
وأضاف أن استراتيجية «الـ 300 مليار درهم» تستهدف البناء على المنجزات التي تحققت في العقود الماضية وتعزيز المكتسبات من خلال الاستثمار الموجه في القطاعات الصناعية ذات المردود المستدام، بالإضافة إلى استشراف مستقبل القطاع الصناعي في الدولة، ضمن رؤية مركزية تسعى إلى تعزيز الجاذبية الاقتصادية لدولة الإمارات كمركز

للصناعات الرائدة والمبتكرة، وخلق بيئة تنافسية حاضنة لصناعات المستقبل، بالإضافة إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ومضاعفة الأرقام ذات الصلة بهذا القطاع، بالنسبة للقيمة الوطنية المضافة ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي ومعدلات التوظيف والإنتاجية والصادرات، وذلك بحلول العام 2031.

**تعزيز المساهمة الاقتصادية للمتوسطة والصغيرة**

بدوره، قال فيصل عقيل البستكي، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية إن مذكرة التفاهم تنسجم مع استراتيجية مصرف الإمارات للتنمية وأهدافه الرامية إلى تسريع تبني التكنولوجيا المتقدمة عبر توفير التمويل المصرفي اللازم، بالإضافة إلى تعزيز دور الشركات الصناعية وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال توفير حلول تمويلية لمساندة المصانع بمختلف مجالاتها، وكذلك تحفيز ريادة الأعمال والابتكار، من خلال تقديم خدمات واستشارات عملية لرواد الأعمال والشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة.

وأضاف أن أولويات مصرف الإمارات للتنمية في المرحلة المقبلة تتضمن ـ في ضوء هذا التعاون والشراكة مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ـ العمل على تعزيز مستويات الدعم المالي المتاحة للقطاعات الاقتصادية والصناعية، من خلال عقد شراكات مع البنوك الإماراتية لتعزيز الخدمات المالية المقدمة للشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وزيادة حجم التسهيلات المباشرة المقدمة من المصرف لدعم القطاعات ذات الأولوية اعتباراً من العام الجاري، واستهداف شرائح الاقتصاد الباحثة عن خدمات وحلول التمويل، بحيث يتم تزويدها بحلول تمويلية، وإطلاق صندوق للاستثمار في رأسمال الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار درهم، وذلك في العام 2022، بالإضافة إلى دعم الشركات الصناعية التي تحتاج للتمويل والاستثمار في القطاعات ذات الأولوية.

ووفقاً للمذكرة المبرمة بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ومصرف الإمارات للتنمية، تتضمن مجالات التعاون إطلاق حلول تمويلية تلبي احتياجات القطاعات ذات الأولوية في الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وتشمل هذه الحلول توفير تمويل لتشجيع إدخال وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة في القطاع الصناعي، وتوفير التمويل المهيكل والاستثمارات الرأسمالية، بالإضافة إلى تمويل خطط التوسع في الأعمال، وتقديم حلول التمويل الأخضر.

كما يشمل الاتفاق إطلاق مبادرات لتحفيز منظومة ريادة الأعمال في الدولة ودعم نموها وتطويرها، بما في ذلك تقديم حلول التمويل للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها من خلال تقديم خدمات الاستشارة والتوجيه، ودعم صندوق محمد بن راشد للابتكار، وبرنامج القروض لدعم التكنولوجيا المتقدمة، والتواصل والتنسيق مع جهات التمويل الأخرى بما في ذلك صناديق رأس المال المساهم والصناديق الاستثمارية لتشجيعها على المشاركة في دعم الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومشاركة البيانات والخبرة والمعرفة المتخصصة في مجالات التعاون التي يشملها الاتفاق، ومنح مجموعة من المحفزات والشروط التفضيلية للشركات المسجلة في برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة وتضمين هذه الشروط في خدمات ومنتجات المصرف.

**حلول تمويلية لدعم الصناعة**

وتشمل الحلول التمويلية لدعم الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، التي نص عليها الاتفاق، تمويل التكنولوجيا المتقدمة والمعدات ذات الصلة، وتقديم التمويل لتحديث الآلات والمعدات الحالية من خلال شراء معدات متقدمة أو أكثر كفاءة واعتماد تقنيات وحلول الثورة الصناعية الرابعة، علماً بأن هذا النوع من التمويل يوفره المصرف حالياً، والتمويل المهيكل والاستثمارات الرأسمالية، ودعم الشركات الصناعية عبر توفير استثمارات رأسمالية أو إيجاد مصادر تمويل بديلة بهدف إعادة هيكلة ميزانية تلك الشركات أو دعم نموها، علماً بأن هذا النوع من التمويل سيوفره المصرف من خلال شركة فرعية جديدة سيتم الإعلان عن إطلاقها قريباً.

وبالنسبة لتمويل خطط التوسع في الأعمال فتتضمن، وفقاً للمذكرة، دعم الصناعات الوطنية لتطوير أعمالها الحالية أو تنويعها بإضافة أعمال جديدة، بما يسهم في نمو وتحفيز التنمية الاقتصادية للدولة.
وفي ما يخص حلول التمويل الأخضر، نص الاتفاق على تقديم حلول التمويل للجهات في مصادر الطاقة البديلة أو الطاقة المتجددة والجهات التي تسعى للتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية تستند إلى معايير الاستدامة البيئية في الدولة.
جدير بالذكر أن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة تم إنشاؤها في يوليو 2020 حيث تتولى العمل على تطوير القطاع الصناعي في الدولة، وتم دمج هيئة المواصفات والمقاييس معها.
ويلعب قطاع الصناعة الوطني دوراً جوهرياً في عملية التنمية، وهو مكون رئيسي للاقتصاد الوطني، وأحد روافده الحيوية المهمة. ويشكل القطاع أحد أهم مكونات الاقتصاد الوطني ويحافظ على وتيرة نمو عالية تتعزز باطراد مع التوجه نحو إقامة المناطق الصناعية المتخصصة وتوفير وجذب الاستثمارات الأجنبية إليها واستقدام التكنولوجيا الحديثة التي ترفد هذا القطاع بعوامل التنافسية مع القطاعات الصناعية العالمية.

الصورة

كما يلعب القطاع دوراً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث يعتبر ثاني أكبر مساهم في هذا الناتج بعد قطاع النفط والغاز.
أما مصرف الإمارات للتنمية فقد تأسس بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2011 الصادر من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله»، وبدأ المصرف بمزاولة أعماله رسمياً في شهر يونيو من العام 2015، ويساعد المصرف على توفير الخدمات المالية التنموية التي تسهم في تحسين حياة الإماراتيين، ويقدم حزمة كبيرة من التسهيلات المالية والتقنية التي تضمن حصول المواطنين على الائتمان العقاري المخصّص لبناء وصيانة وتطوير المباني المعدّة للإسكان الشخصي. وعلاوة على ذلك وبالنيابة عن حكومة دولة الإمارات، يسهم المصرف بتمويل ودعم المشاريع والأنشطة الحرفية والزراعية، إلى جانب المشاريع الصناعية والعقارية للمساهمة في استدامتها وتنميتها. وللمصرف حالياً فرعان واحد في أبوظبي والآخر في دبي.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©